التامة والمفعول لذا عليه ثلاثة اقوال قيل يجب ان تقارن الاثر للمؤثر التام
ولا تتاخر بحيث لا يتاخر الاثر عن التاثير في الزمان فلا يتعقبه ولا يتراخى عنه
وهذا قول هؤلاء الدهرية القائلين بان العالم قديم عن موجب قديم وقولهم
افسد الاقوال الثلاثة ولفظها تناقضا فانا اذا كان الاثر كذلك لزم ان لا
يحدث في العالم شيء فان العلة التامة اذا كانت تستلزم معاريتها
معلولها لها في الزمان وكان الرب علة تامة في الازل لزم ان تقارنه
كل معلول وكل ما سواه معلول له اما بواسطة واما بغير واسطة
فيلزم ان لا يحدث في العالم شيء وايضا فكل حادث بعد ذلك
يفتقر الى علة تامة مقارنة له فيلزم تسلسل علل او تمام علة ومعلو
لات في ان واحد وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وان قدر
ان الرب لم يكن علة تامة فالازل يبطل قولهم وقيل بل يجب تراخي
الاثر عن المؤثر التام كما يقوله اكثر اهل الكلام ويلزم من ذلك ان لا يصير
المؤثر مؤثرا تاما بل ان لم يكن مؤثرا تاما لم يكن سبب حادث اوان
الحوادث تحدث بدون مؤثر تام وان الممكن يترجح وجوده على عدمه
بدون المرجح التام وهذا قول كثير من اهل الكلام ومنهم من يقول القادر
يرجح احد المقدورين بلا مرجح ومنهم من يقول بل يرجح بالارادة القديمة
الازلية ومن هؤلاء من يقول بل يرجح مع كون المرجحان اولى
لا مع وجوده وهو قول محمد بن الهيصم
الكرامي وغيره من الاخرين فان الكرامية مع الاشعرية والكلابية
يقولون المرجح هو الارادة القديمة الازلية ويقولون ان الارادة
لا توجب المراد لكنهم منهم من يقول من شان الارادة ان ترجح بلا مرجة
للترجيح بل مع تساوي الامرين كما تقوله الاشعرية ومنهم من يقول ترجح

مع

مع او لعدة الراجح وهذا قول الكرامية والقول الثالث ان المؤثر التام
يستلزم وجود اثره عقبه لا معه في الزمان ولا متراخيا عنه كما قال تعالى
انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فعلى هذا فيلزم حدث
كل ما سوى الرب لانه مسبوق بوجود التاثير ليس زمنه زمن التاثير
والقادر المريد يستلزم مع وجود القدرة والارادة وجود المقدور المراد
والقدرة والارادة حاصلان قبل المقدور المراد ومع وجود المقدور
المراد ومع وجود المقدور المراد وهما مستلزمان له وهذا قول
اكثر اهل الاثبات وعلى هذا فيجب الفرق بين وجود العلة التي هي
الفعل والتاثير في الزمان فان هذا هو الذي يتعقبه المفعول المعلول
الذي هو الاثر ومن الناس من فرق بين تاثير القادر المختار وتاثير
العلة الموجبة فزعم ان الاول لا يكون الا مع تراخي الاثر والثاني لا يكون
الا مع مقارنة الاثر للمؤثر وهذا ايضا غلط فان الادلة توجب التسوية
لو قدر انه يمكن ان يكون المؤثر قادرا مختارا فكيف اذا كان ذلك ممتنعا
وكون المعلول والمفعول لا يكون الا معلولا الا بعد عدمه هو من
القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الاولين والآخرين وكل
هؤلاء يقولون ما كان معلولا لا يكون وجوده ويمكن عدمه لا يكون الا حادثا
مسبوقا بالعدم وممن قال ذلك ارسطو واتباعه حتى ابن سينا وامثاله
صرحوا بذلك لكن ابن سينا تناقض مع ذلك فزعم ان الفلك هو قديم
انما مع كونه ممكنا بقبل الوجود والعدم وهذا مخالف لما صرح به هو
وصرح به ائمة سائر العقلاء وهو مما انكره عليه ابن رشد الحفيد وبين ان
هذا مخالف لما صرح به ارسطو وسائر الفلاسفة وان هذا لم يقله احد قبله
وارسطو لم يكن يقسم الوجود الى واجب وممكن ولا يقول ان الاول موجب

Copyright © King Saud University